Cahiers du CREAD n°81-82, 2007, pages 3-10 (arabe).

مسعود ضاهر

ملتقى الجزائر الدولي حول : "المعرفة والمجتمع"

من تنظيم "مركز البحوث في الإقتصاد التطبيقي من أجل التنمية"، إستضافت المكتبة الوطنية بالجزائرالعاصمة الملتقى الدولي حول : "المعرفة والمجتمع".

عقد الملتقى في الفترة ما بين 10–12 تشرين الثاني 2007 بمشاركة أكثر من خمسة وثلاثين باحثة وباحثا من الجزائر ودول عربيةوأوروبية، وقدمت إليه أوراق علمية متميزة تناولت موضوعات جزائرية بالدرجة الأولى،بالإضافة إلى قضايا نظرية وتطبيقية حول المجتمع، الدين، السلطة،المعرفة، التربية، وغيرها.

ووفق تسلسلها في البرنامج قدمت إلى الملتقى أبحاث عدّة كانت أبرزها حول الأغاني التقليدية، والمعرفة وكيفية إستخدامها في المغرب في العهد الوسيط، وطرق إكتساب الغرب اللاتيني للمعارف العربية في العصر الوسيط، وأواليات التحول من الجامعة الصناعية إلى الجامعة المعرفية،وتنوع المعارف والمجتمعات في عصر العولمة، والشروط الفضلى للمعارف الصحية، والمعرفة العلمية والمعرفة الشعبية، والمعارف في علاقتها بالسكن المديني، وموسيقى الراب الجزائرية، وسبل تطبيق المعرفة في الأرياف الجزائرية، وإعادة تنظيم المعارف المهنية، ودور الأنطروبولوجيا في كتابة المعارف الحديثة، والثقافة وإنتاج المعرفة في الصحافة الجزائرية، وتأثير المعرفة على العائلة الجزائرية،وجدلية العلاقة بين تعدد اللغات والتربية، والإنتاج المعرفي حول المرأة العربية،والمعرفة والسلطة في بغداد في العصر العباسي، والمعرفة والسلطة في الجزائر، والمعرفة الدينية وأشكال إنتاجها وطرق توزيعها وإعادة في الجزائر ومن ثم معالجة إشكالية التنازع على سلطة توظيفها، وضعف الإنتاج الثقافي والتقني في الجزائر، والجامعة والسلطة في الجزائر: تحدي مجتمع المعلومات،والمعرفة في منظومة التعليم السورية، والعلاقات التربوية كوسيلة لتملك المعارف في المجال الإقتصادي في الجامعة الجزائرية، والمعرفة في تعليم الفن المعماري،والتأطير والمردودية في رسائل الماجستير في علم الإجتماع وعلم النفس بالجامعة الجزائرية، وموقف الطلاب في مرحلة ما بعد التخرج وسلوكهم تجاه التنظيم التربوي ونقل المعرفة، والعولمة ونقل المعرفة والحاكمية الثقافية، والرأسمالية الإدراكية ورأسمال المعرفة والتقسيم الدولي للعمل، والتوظيف في أبحاث التنمية وإنتاج المعرفة، وإنتاج المعرفة في الجامعات العربية: المعوقات وسبل التطوير، وتقنيات مجتمع المعرفة، وإقتصاد المعرفة وآفاق إستمراريته، ودور الرأسمال البشري في التنمية، ومجتمع المعرفة في اليابان والدروس المستفادة عربيا، وإبن سينا وإفلاس نظرية تمايز الأقطاب، والتعليم العالي والولوج إلى المعرفة والمكان، وتبادل المعرفة والشراكة:

الجامعة الجزائرية نموذجا. فأبحاث الملتقى تناولت موضوعات عدة من جوانب العلاقة بين المجتمع والمعرفة عبر مختلف الحقب التاريخية.

بالإضافة إلى القضايا الأدبية، والفلسفية، والبيئية، والدينية، والفنية، والأثرية المتنوعة، عالجت بعض الأبحاث قضايا تطبيقية حول أشكال إنتاج المعرفة عند العرب في مجالات الطب، وصناعة الأدوية أو العقاقير والنباتات الطبية، وأنوال الحياكة، والحدادة، وسدود المياه، وأشكال الري، والمطاحن، وأدوات الحراثة، وعلم الحساب، وعلم الميراث وتطبيقاته، وطرق التصوف، والبحث عن الأنساب، وعلوم الفلك، وعلم الجغرافيا ورسم الخرائط العلمية، ومدونات الرحالة، والخطط العسكرية، وتخطيط وتزيين الأبنية الهندسية، وكثير غيرها. وقدمت الأبحاث التي تناولت التقاليد الشعبية، والفولكلور، ودور الزوايا الدينية في إنتاج المعرفة وحفظ التراث العربي إضافات علمية مهمة.

بالمقابل، حظيت بإهتمام واسع في النقاش الأبحاث التي تناولت قضايا نظرية ساخنة كدور الجامعات العربية في إنتاج المعرفة، ومشكلات تمويل مراكز الأبحاث العلمية فيها، وهجرة الأدمغة العربية،ونماذج من تجارب الشعوب الأخرى في بناء مجتمع المعرفة، وأهمية إكتساب اللغات وتنويع مصادر المعرفة، ودور الدولة العصرية في بناء التنمية البشرية والإقتصادية المستدامة وغيرها.

رافق الأبحاث نقاش علمي هاديء ومعمق أغنى المقولات النظرية التي بنيت عليها وفتح أمام الباحثين آفاقا جديدة لتعميق أبحاثهم وتطويرها قبل إعدادها للنشر بصيغتها النهائية. وتمحور النقاش حول موضوعات أساسية أبرزها:

1- رد الإعتبار للمعارف الفكرية العربية التي كانت فاعلة في مختلف جوانب المجتمعات العربية، وهي تتعرض الآن للإهمال والإندثار. وتم التركيز على ضرورة الحفاظ على التراث الثقافي العربي وتوظيفه في خدمية التنمية البشرية المستدامة.

2- تعرية المواقف الإيديولوجية المتطرفة، الدينية منها والسياسية، التي ساعدت على تهميش بعض الحقبات التاريخية، خاصة الحقبة الفاطمية، وتجاهلت الإنجازات العلمية الكبيرة التي حققها العرب إبان تلك االمرحلة .

3- التساؤل المنهجي المشروع حول الأسباب الحقيقية التي منعت التراكم العلمي الكمي من التحول إلى تراكم نوعي في جميع الدويلات الإسلامية السابقة، ولا زالت تعيق بناء مجتمع المعرفة في جميع الدول العربية المستقلة.

4- معالجة مسألة التعدد اللغوي في الدول العربية والسعي لتحويله إلى مصدر غنى للثقافة العربية وليس إلى مأزق سياسي وثقافي بسبب تجاهل اللغات أو اللهجات المحلية ومحاولة طمسها بالقوة أو عدم الإعتراف بالتراث الثقافي المكتوب باللهجات المحلية. وهو تراث مهم يمكن الإستفادة منه لتعزيز دور الثقافة العربية وتنوع مصادرها ولغاتها منذ القدم.

5- إبراز الدور الكبير والمعترف به عالميا، الذي لعبه العرب في التفاعل الإيجابي بين الثقافة العربية والثقافات اليونانية والهندية والصينية والفارسية. وكانت محصلة ذلك الدور إيجابية جدا بعد أن نقلته أوروبا ووظفته في بناء نهضتها الحديثة.

لاحظ الباحثون أن إنتشار المعرفة في المجتمعات العربية في العصور الوسطى بقي ضمن الزوايا، وحلقات المساجد،وفي المؤسسات الدينية. بالمقابل سارعت الممالك

الأوروبية إلى بناء الجامعات الحديثة لنقل المعارف، وحفظ المخطوطات المهمة في مكتباتها، وإهتم علماؤها كثيرا بالترجمة عن العربية التي شكلت حاضنة ثقافية متقدمة جدا لخبرات الشعوب الأخرى وثقافاتها. وسرعان ما بادر علماء الغربي إلى إختراع الطباعة لنشر المعرفة، وتنشيط البحث العلمي، وإعداد الكادرات الأكاديمية الضرورية للتدريس ونقل المعارف إلى الأجيال الشابة. وفي ظل بورجوزاية أوروبية متنورة برز تعاون وثيق بين رأس المال المالي والرأسمال البشري كان له دور أساسي في توليد ثورات صناعية وفكرية وسياسية. فبدأت مسيرة التاريخ العالمي الحديث والمعاصر وتحويل العالم إلى قرية للثقافة الكونية في عصر العولمة.

على جانب آخر،لعبت المؤسسات العلمية والأكاديمية الأوروبية دورا مهما في تعميم الفكر النقدي،وتشجيع المواطنين على تلقي العلوم العصرية. وإنتزعت المؤسسات الجامعية الحرية التامة في تعديل برامج التعليم،والإمتحانات، ومنح الرتب الأكاديمية، وتطوير البحث العلمي بدعم سخي من شرائح واسعة في البورجوازية الأوروبية. وقامت صلة وثيقة بين العلوم النظرية والتطبيقية وتم توظيفهما معا في خدمة سوق العمل. وبات الجسم الأكاديمي مستقلا إلى حد كبير عن السلطة السياسية.وتم تنظيم المكتبات المتخصصة،وأقيمت الإحتفالات السنوية لتوزيع الشهادات الأكاديمية التي حظيت بإحترام كبير من جانب السلطة السياسية والمجتمع. وتحولت الجامعات ومراكز الأبحاث الأوروبية إلى سلطة ثقافية ذات دور فاعل في بناء وتطوير مجتمع المعرفة، وتوسيع طرق إكتساب معارف جديدة. وحمت المؤسسات الأكاديمية نفسها بحصانة معنوية منعت رجال السلطة من الدخول إلى الحرم الجامعي، أو الإعتداء على الجسم الأكاديمي من الأساتذة والطلبة. وبرز تفاعل إيجابي بين المؤسسات الأكاديمية والصناعية وسوق العمل. وبات العلماء محط إحترام الناس، ومصدر غنى للمجتمع، وقوى محفزة على توليد ثورات الإنتاج والتواصل.

لقد تعممت الثمار الإيجابية لثورات العلم والمعرفة إلى أن باتت ملكا للبشرية جمعاء وإرثا مشتركا بين شعوب العالم، الغنية منها والفقيرة على حد سواء. وإنتشرت الدعوة إلى الإستفادة منها لبناء مجتمع المعرفة وفق الظروف الموضوعية لكل مجتمع أو دولة. وبعد أن إستفادت الشعوب العربية من التفاعل الثقافي مع الحضارات الأخرى في العصور الوسطى وطورتها ونقلتها إلى الشعوب الأوروبية، عملت تلك الشعوب بدورها على توطينها وتطويرها فتحولت إلى نموذج يحتذى لجميع شعوب العالم.

وتفاعلت اليابان معها فوطنتها وطورتها وحولتها إلى نموذج يحتذى في محيطها الآسيوي إلى أن إستفادت منها الصين، والهند ودول النمور الآسيوية وغيرها.

وبات واضحا أن مجمتع المعرفة يتعولم. ولا بد للعرب من التفاعل مع الثقافة الكونية عبر تملك العلوم العصرية والتكنولوجيا المتطورة.

وذلك يسوجب قيام العرب بحملة إصلاح نظمهم لسياسية، والتربوية، والأكاديمية، والإقتصادية، والإجتماعية، والإدارية، والعسكرية، وغيرها. وقدمت النقاشات الرصينة مادة غنية تبرز بعض أسباب تراجع الثقافة العربية منذ قرون عدة، وهي ما زالت مستمرة في التراجع بسبب فساد النظام السياسي في جميع الدول العربية، وهيمنة عوامل التبعية الموروثة تجاه الثقافة الغربية والعجز عن إكتساب ثقافة العولمة وتوطينها والإبداع فيها.كما أن عوامل التجزئة، والتفك، وهيمنة الذهنيات القبلية والمذهبية والثقافات التقليدية المنتشرة بكثافة في جميع الدول العربية تجعل العرب عرضة لتأثيرات سلبية متواصلة عبر مشاريع سياسية خطيرة تهدف إلى

لتفكيك الدول العربية الحالية وإعادة تجميعها عبر المشروع الأميركي للشرق الأوسط الكبير الذي يخدم أهداف التحالف الأميركي – الصهيوني بالدرجة الأولى.

لقد تقاعست الأنظمة العربية لعقود طويلة عن توطين ثورات المعرفة والتواصل. وتحتل الجامعات ومراكز الأبحاث العربية، وهي القاعدة الموضوعية لبناء مجتمع المعرفة، موقعا ذيليا في لائحة مثيلاتها في عصر العولمة. فبراءات الإختراع المعترف بها دوليا والصادرة عن مراكز الأبحاث والمختبرات والجامعات العربية قليلة جدا، وتبقى خارج التطبيق العملي ما لم تحظ بعناية شركات أجنبية للإنتاج والتسويق.

أما نسب التوظيف المالي في البحث العلمي فتقارب النصف بالمائة فقط في مجتمعات عربية تشهد تراكما ماليا قل نظيره في العالم بعد الطفرة النفطية الثانية في السنوات الخمس الماضية. هذا بالإضافة إلى الهجرة الكثيفة للباحثين العرب بإتجاه الغرب والإستقرار في جامعاته ومراكز الأبحاث فيه. ودلت بعض أبحاث الملتقى على أنه مقابل عشرة دولارات توظف في البحث العلمي بالجزائر توظف إسرائيل 1300 دولارا. ومقابل 0,7% من الدخل القومي توظف في البحث العلمي بالجزائر،توظف اليابان 3,18% من دخلها القومي للبحث العلمي. هذا مع التنبيه إلى الفارق الكمي الهائل للدخل القومي في كلا البلدين.

ختاما، نبه الباحثون العرب إلى بروز معايير جديدة لعولمة همجية تدافع بشراسة عن مصالح الشركات العابرة للقوميات، والهويات، والحدود. وهي ترتكز إلى حرية التجارة، وتشجع الأسواق المفتوحة، وتسخر الجيوش الكبيرة لحماية الرساميل المعولمة والتراكم على المستوى الكوني. وتفرض تدريجيا معايير قاسية في العمل والإنتاج، وإعادة تموضع الرساميل والشركات، وفتح الباب أمام نخصصات جديدة،ومراكز إنتاج جديدة لا تحتاج إلى كثير من المواد الخام أو القوى البشرية الرخيصة.وهي تطلق مقولات ثقافية تحرض على صراع الحضارات بدلا من تفاعلها، وتؤسس لرأسمالية إدراكية تستند إلى الإنتاج العلمي المتطور بإستمرار، وإلى آليات جديدة للعولمة الثقافية بآفاق إستهلاكية. فكان الملتقى علميا متميزا بسبب التفاعل المثمر بين أبحاث علمية رصينة ونقاشات هادئة أضافت إليها المزيد من الغنى والشمولية.